

انتقال منظم الى العسيان

عدد أكبر من النقاط لصالحه، وهو ما يبدو ان قوى الانتفاضة، كسبت فيه، حتى الآن، أكثر من جولة. فقد أكدت قدرتها على تسيير اعمال الاضرابات في المناطق المحتلة، بصورة منظمة، وفرضت تراجعات ملموسة على صعيد البلديات والمجالس القروية المعينة، فأجبرت العديد من رؤسائها واعضاء مجالسها على الاستقالة.

في اطار هذا الصراع، لفت نظر المراقبين دخول المستوطنين اليهود، في مناطق الضفة والقطاع، ساحة المجابهة، لمساندة الجيش الاسرائيلي في عملياته القمعية والدموية. وتتهم اوساط هؤلاء المستوطنين بأن «تفاهم الاضطرابات، الى درجة نشوب حرب اهلية، سوف يؤدي الى طرد سكان عرب، أو هروبهم، وأنهم [المستوطنون] يستطيعون المساهمة في ذلك، وعمل أشياء لا يستطيع الجيش الاسرائيلي السماح [لافراداه بالقيام] بها» (نائب شيف، «من الذي يحكم في المناطق» الملف، نيقوسيا، العدد ١١/٤٧، شباط - فبراير ١٩٨٨؛ نقلاً عن هارتس، ١٩٨٨/٢/٨).

حرب تجويع

منذ الشهر الثاني للانتفاضة، تابعت قوات الاحتلال الاسرائيلي حصارها لعدد كبير من مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهي تقوم بذلك، بصورة دورية؛ فما ان ترفع حصارها عن احد هذه المخيمات، حتى تفرضه على مخيم آخر. وبهذا تضع، بصورة شبه دائمة، «حوالي ٢٥٠ - ٤٠٠ ألف فلسطيني... تحت حصار اقتصادي، عسكري، يهدف - حسب رأي قوات الأمن [الاسرائيلية] - الى تغيير اتجاه الاضرابات [المتواصلة]، والى خلق ضغوط داخلية بين السكان الفلسطينيين ضد منظمي أعمال خرق النظام» (المصدر نفسه).

تواصلت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بقوة، ودخلت شهرها الثالث، دون ان تفقد زخمها، الذي تميزت به على امتداد الشهرين السابقين. واضطر وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، الى «التخلي» عن توصيفات الارهاب واعمال الشغب التي وسمت معظم تصريحاته في الفترة السابقة، ووصف ما يجري في الضفة والقطاع بأنه «حرب شعبية يشترك فيها الاطفال والمسنون والنساء». واعترف بأنه «لا يمكن السيطرة على مليون ونصف مليون فلسطيني في المناطق [المحتلة]» (الاتحاد، حيفا، ١٩٨٨/٢/٢٣). غير ان رابين لم يتراجع عن سياسته المتبعة في المناطق المحتلة، فأكد، من جهة، مسؤوليته عن تكسير العظام، وكركز، من جهة أخرى، اصراره على مواصلة سياسة «القبضة الحديدية»، وتصعيدها (المصدر نفسه).

ووسط عمليات القمع، واطلاق الرصاص على المواطنين، الذي نتج عنه سقوط المزيد من الشهداء، ومحاصرة المخيمات، بطريقة تبادلية، من قبل سلطات الاحتلال والجيش الاسرائيلي، تابعت «القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة» تطويرها لاشكال التصدي، لاعطاء الانتفاضة زخماً أكبر، ودفعتها نحو التواصل، فدخلت مرحلة مجابهة الضغوطات الاقتصادية والحياتية اليومية للمواطنين في الضفة والقطاع، الذين ابدوا تجاوباً ملموساً مع الخطوات والنداءات التي وجهتها هذه القيادة. وهو ما جعل الشهر الثالث للانتفاضة يسجل بداية مرحلة من السباق القاسي، والمضني، بين القيادة الوطنية المحلية وجماهير الضفة والقطاع، من جهة، وسلطات الاحتلال، التي تعمل بكل قوتها، لجعل السكان، في المنطقتين، يدفون ثمناً اقتصادياً - اجتماعياً - حياتياً، تعتقد بأن من شأنه التأثير في الزخم الحالي للانتفاضة، وحيث يسعى كل طرف الى تسجيل